



PROVISIONAL

A/38/PV.1

20 September 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفى مؤقت للجلسة الأولى

المعقودة بالمقرء في نيويورك
يوم الثلاثاء ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ايوكا
الرئيس المؤقت : السيد هولاي
(بنمبا)
(هنغاريا)

- افتتاح الرئيس المؤقت ، رئيس وفد هنغاريا ، للدورة الثامنة والثلاثين
- دقيقة صمت للصلاة أو التأمل
- وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة
(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض
- جدول الأئصبة المقررة لقسمه نفاقات الأمم المتحدة
- كلمة الرئيس المؤقت
- انتخاب رئيس الجمعية العامة
- كلمة السيد خورخي ايوكا ، رئيس الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بآدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
مع الحوض على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر . DC2-0750, 2 United Nations Plaza

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح الرئيس المؤقت ، رئيس وفد هنغاريا ، للدورة الثامنة والثلاثين

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلن افتتاح الدورة الثامنة

والثلاثين للجمعية العامة .

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقتدقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أدعو الممثلين الى

التزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي ، أقترح أن نحتفل باليوم الدولي للسلم في هذا اليوم ، الثلاثاء الثالث من أيلول /سبتمبر، الذي أعلنت الجمعية العامة ، في قرارها ٦٧/٣٦ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، تكريسه للاحتفال بمثل السلم فيما بين جميع الأمم والشعوب ولتعزيز تلك المثل .

وما زال السلم الهدف الأساسي لهذه المنظمة . ولكن يتعين علينا أن نواجه الواقع

التعس المتمثل في أن السلم ما زال هدفا نسعى اليه وليس انجازا نسعى الى صونه .

ولهذا السبب ما من مسألة من بين المسائل المعروضة علينا أكثر الحاحا وجسدا

بالاهتمام من استئصال سياسات وأعمال العدوان وصدانة السلم والأمن الدوليين كما يذكرنا

بذلك العديد من المنازعات المسلحة . ان شعوبنا تتوقع منا أن نكرس أنفسنا من جديد

لالتماس السلم بين الدول والشعوب بصورة دائمة .

أدعو الممثلين الآن الى الوقوف والتزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل .

الترجم الممثلون دقيقة صمت واقفين .

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقضي المادة ٢٨ مسن

النظام الداخلي بأن تعين الجمعية العامة ، في بداية كل دورة بناء على اقتراح الرئيس ، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء .

وتبعاً لذلك أقترح أن تتألف لجنة وثائق التفويض للدورة الثامنة والثلاثين من الدول

الأعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اندونيسيا ، أوغندا ، البرتغال ، جامايكا ، الصين ، كولومبيا ، مالي ، والولايات المتحدة الأمريكية .

هل لي أن أعتبر أن الدول المذكورة قد تم تعيينها أعضاء في لجنة وثائق التفويض ؟

تقرر ذلك .

البند ١١٦ من جدول الأعمال المؤقت

• جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٦ من الميثاق) (A/38/430)

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أنتقل الى البند

التالي في جدول أعمالنا أود ، تمشياً مع الممارسة الثابتة ، أن أستري انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/38/430 التي تتضمن رسالة موجهة الي من الأمين العام يعلم فيها الجمعية أن دولتين عاشوين ما زالتا متأخرتين عن تسديد اشتراكاتهما في الأمم المتحدة في نطاق المادة ١٦ من الميثاق .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بهذه المعلومات :

تقرر ذلك .

كلمة الرئيس المؤقت

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما رفعت جلسة الدورة السابعة والثلاثين يوم ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، أتحت لي الفرصة للتعليق على بعض جوانب الأعمال التي حققتها الدورة حتى ذلك الوقت .
والآن ، ونحن نبدأ الدورة الثامنة والثلاثين أود ، لوسمح الممثلون ، أن ألقى نظرة على الجهود التي بذلناها لتعزيز السلم والأمن الدوليين في ضوء خلفية أحداث العام الماضي .

من لن يوافق على أن هذه المرحلة التي بدأت بأيلول / سبتمبر الماضي كانت مرحلة تنذر بالشوم لأنصار التعاون الدولي ؟ لقد اندلعت الحروب في أجزاء عديدة من العالم وازدادت التوتر بدلا من أن تتناقص .

ورغم أن العلاقات بين الدول الكبرى تم الحفاظ عليها ، لم يزد عدد الاتفاقات في محافل الثناون . بيد أن الاتفاق الذي تم التوصل اليه في اجتماع متابعة جهود مؤتمر مدريد للسلم والتعاون في أوروبا يعتبر استثناء يبعث على الاطمئنان ، مما يدل على أنه حتى في الوضع الدولي المتوتر الراهن يمكن للشرق والغرب أن يجدا حولا مقبولة .

ان الوضع الدولي غير المواثي أثر حتما على المنظمات الدولية أيضا . فمن طبيعة سياسة القوة أن تتناول القضايا الدولية من منطلق المجابهة لتبرير الارتفاع المسبق فسي المفاوغات لأنها تنطوى على امكانية التوفيق . وهذه السياسة تفضل الحصول على التفوق المنفرد على الاقناع وتقديم التنازلات المتبادلة .

وقد جرت ملاحظة هذه الجهود خلال دورة الجمعية العامة ذاتها ، حيث كان لها اثر سيء على اعمالنا ايضا . واسمحوا لي ان اذكركم ببياني الافتتاحي في الدورة السابعة والثلاثين الذي اعربت فيه عن املي في ان تسهم دورتنا في خلق مناخ دولي افضل . وعندما التفت الى الوراء وانظر الى المداولات التي جرت خلال العام الماضي استطيع ان اقول باطمئنان ان دورتنا لم تاخذ طابع الصدمات ، على الرغم من المناقشات الحادة التي اثارتها الجهود الرامية الى المواجهة ، ففي عالم يعاني من مناخ دولي سيء لا يمكن للمرء ان يتوقع اكثر من ذلك من منظمة يشكل التعاون الدولي مصدر قوتها الرئيسي .

وبوصفي رئيسا سنحت لي الفرصة لمقابلة عدد كبير من رجال الدولة ، اكد جميعهم على الحاجة الى السلم الارسخ والى نزع السلاح والى التنمية الاقتصادية . ومع ذلك ، اذا لم يكن تحقيق تقدم في هذه القضايا الاساسية قد تم او لم يكن تحقيق تقدم كاف فيها قد تم فان هذا يعني ان منظماتنا لم تكن فعالة بما يكفي في تحويل التزام رجال الدولة المسؤولين الى ارادة عامة ترمي الى تحقيق اهداف هذه المنظمة . ويقع على عاتقنا هنا ان ننظر في سبب قصورنا وان نجد الوسائل والاسلح للخروج من هذا المأزق .

وليس من واجب رئيس الجمعية العامة ان ينصب نفسه حكما في تطورات الموقف الدولي ، لكن يمكن ان يتوقع منه ويحق ان يتعاطف مع دعاة السلم والانفراج ، كما انه ليس مخولا بموجب الميثاق باتخاذ موقف مختلف . انني لا ارى حتى الان اي بديل معقول للتعاون الدولي .

ولذلك ، من المؤسف ان الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن لم يقيموا حتى الان علاقات العمل التي هم باس الحاجة اليها والتي ينص عليها الميثاق وتتطلبها قضية السلم . ومما يزيدنا اسفا ان هناك عقبات تتم اثارها بغية منع وفد احد الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن من الاشتراك الطبيعي في عمل الجمعية العامة .

ان عددا كبيرا من القرارات التي اتخذت بشأن مسألة نزع السلاح يمكن ان تعد نقاطا لصالح الدورة السابعة والثلاثين . ولسوء الحظ فان وفرة هذه القرارات تشير ايضا الى اننا اتخذنا قرارات متكررة بشأن العديد من القضايا ، مما يعني ان القرارات السابقة بقيت دون تنفيذ . وهذا بالطبع ليس خطأ منظمنا . ومن ناحية اخرى ، ينبغي ان نعتبر معارضة الاغلبية الساحقة من الدول لسباق التسلح ودعوتها الى نزع السلاح حقيقة ايجابية لا يرقى اليها الشك . وان احساسنا بالمسؤولية عن بقاء شعوب العالم ومصيرها يفرض علينا الالتزام بالاستمرار في معالجة قضية نزع السلاح البالغ الأهمية على سبيل الاولوية . وان العديد من المبادرات والمقترحات البناءة التي طرحت بشأن هذا الموضوع خلال العام الماضي ستساعدنا بالتأكيد في هذا السعي .

واسمحوا لي ان اضيف انني تمكنت في العام الماضي من اقناع نفسي مرة تلو الأخرى بالحاجة الحتمية الى نزع السلاح . ان التصاعد الحلزوني لسباق التسلح يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ، وكلما تزايد الخطر تزايدت الحتمية المزعومة لزيادة الاسلحة ونقع مرة اخرى في حلقة مفرغة . ولهذا السبب ينبغي تعليق اهمية خاصة على المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتطلب قدرا كبيرا من اهتمامنا في هذه الايام ، سواء تلك المتعلقة بالفناء أو بالقذائف وغيرها من منظومات الاسلحة . لقد اقتنعت مرة اخرى بأنه ينبغي علينا ان نخرج من هذه الدائرة المفرغة ، وإن نزع السلاح من مصلحة الانسانية جمعاء .

وللأسف العميق لم يكن اسهام دورتنا في وقف انتكاسة عملية تصفية الاستعمار اسهاما كبيرا . وينبغي ذكر ناميبيا على وجه الخصوص اذ حصل المزيد من التأخير في انتقالها الى الاستقلال بسبب العقبات التي اقامتها المصالح الخاصة . وقد تم التاكيد في الوثائق التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الهام ، الذي انعقد حول هذا الموضوع في باريس في شهر نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، على صعوبة الموقف الحالي والى فيها اتخذ اجراء عاجل . والولاية التي نوضها مجلس الامن للامين العام تتماشى مع هدف الجمعية العامة المعلن .

وبالرغم من ان دورتنا واصلت تكريس اهتمامها التام لمشكلة الشرق الاوسط فان الموقف في تلك المنطقة لم يتحسن بل ازداد تدهورا لسوء الحظ . ومازالت القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وعن مجلس الامن والمتعلقة بلبنان دون تنفيذ حتى الان . ومازالت ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ، التي أيدها مؤتمر جنيف الاخير ، يتم تاخيرها نتيجة لاعتبارات استراتيجية لا علاقة لها بمصالح شعوب المنطقة . ومشاكل الشرق الأوسط ، التي ازدادت تفاقما بسبب حرب اخرى طويلة ، استفحلت نتيجة لذلك .

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية فان الصورة ، للأسف ، ليست بأفضل من ذلك . فقد فشل مؤتمر الاونكتاد السادس في ان يرقى الى مستوى التوقعات الكبيرة ، ومازالت الأزمة الاقتصادية العالمية متفشية . ولن يؤدي التدخل ذو الدوافع السياسية من قبل البعض ، الذي يستهدف اعاقا التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية ، الى تخفيف شدة التوتر في هذا الموقف . ويواجه القادة الوطنيون ضغوطا كبيرة متزايدة لتخفيف وطأة العزل ومعالجتها بالتدرج خطوة بخطوة . وهناك حاجة ملحة للتوصل الى تدابير لحل المشاكل الخطيرة التي تواجهها معظم البلدان النامية ، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك ايضا دون قيام تعاون مستقر بين الشرق والغرب .

وما أنفكت منظماتنا تعطي الاولوية لمسألة حقوق الانسان . وفي كل يوم ينقل التلفزيون الى بيوتنا مشاهد عنف بشعة . فمئات من البشر يتم تعذيبهم وقتلهم في جميع ارجاء المعمورة ، ويبدو أن العالم أصبح لا يبالي بهذه الفظائع ، الى حد ان الحوادث الواضحة للانتهاكات الجماعية الصارخة لحقوق الانسان يتم اهمالها في كثير من الأحيان ، حتى في هذه المنظمة ، وتسود الدعاية المدمرة بدلا منها .

وحين اقيم موازنة بين اسهام الجمعية العامة خلال العام الماضي وتنفيذ الأهداف الرئيسية للميثاق استطيع أن اقول ان جهودا كبيرة قد تم بذلها لجعل هذا العالم أكثر امانا لسكانه . ولكن الانجازات تقصر عن الاحتياجات والامكانيات الحقيقية .

ولتغيير هذا الوضع فاننا سنحتاج الى وجود أمم متحدة بشكل حقيقي ، او على الأقل الى وجود أمم متحدة اكثر اتحادا . وهذه ليست بمهمة سهلة لمنظمة تضم أكثر من ١٥٠ دولة عضوا ذات سيادة ، ولكنها مهمة ينبغي مواجهتها مرة تلو الأخرى . ويجب علينا أن نستمر في محاولة التعرف على بعضنا البعض بشكل أفضل ، وأن نبحث عن حلول توفيقية واقعية وممكنة .

وفيما يتعلق ببعض الجوانب العامة لدورتنا ، أعتقد ان عملنا يحتاج الى أن يشمل قدرا أكبر من المضمون وأن يكون أقل رسمية . فهناك قدر كبير من التكرار في جدول الأعمال الذي يمتليء بينود لا تتم مناقشتها كمواضيع متكاملة . وكل ذلك يؤدي الى تقليل الفعالية .

وستزداد منظمنا ثقلا وسلطة اذا تركزت مناقشاتنا الى حد أبعد على الاتجاهات الأساسية والجوانب الهامة للوضع الدولي . ونحن نلام في كثير من الأحيان على الانغماس في جدل لفرض الجدل نحسب . وبصراحة أليس هناك قدر من الحقيقة في هذا القول .

من الواضح أن ترشيح هذه المنظمة أمر مطلوب . وقد شغلت الجمعية العامة نفسها بالغلغل بهذه المسألة ، ومن شأن المزيد من المبادرات المتصلة بهذا الموضوع أن تدعم بالتأكيد قوة الامم المتحدة .

وفي الختام ، يسعدني كثيرا ان اكرر شكرى لاميننا العام الموقر لمساعدته وتعاونه اللذين استطعت ان اعتمد عليهما دائما في الاضطلاع بمهامي بوصفي رئيسا . وأود أيضا ان اعرب عن امتناني لموظفي الأمانة العامة لعملهم المتفاني الذي لم يكل خلال الدورة السابعة والثلاثين . واسمحوا لي ان اختتم بياني بتقديم خالص الشكر لكم ، أيها الأعضاء الموقرون ، السيدات والسادة ، على تعاونكم الذي تمدتوه لي .

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب رئيس الجمعية العامة

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ادعو الآن اعضاء

الجمعية العامة الى البدء في انتخاب رئيس الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .
وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي ، سوف يجرى الانتخاب بالاقتراع السرى
ولن يكون هناك مرشحون .

واسمحوا لي بأن اذكر بأنه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٣ ، ينبغي
انتخاب الرئيس من دولة من دول أمريكا اللاتينية . وفي هذا الصدد ، تلقيت
رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، من رئيس مجموعة أمريكا
اللاتينية يخبرني فيها أن مجموعته قد قررت أن تحيل الى الجمعية
العامة ترشيح كل من سعادة السيد خورخي ايويكا ممثل بنما وسعادة السيد دافيد سون
هيورن ممثل جزر البهاما .

توزع الآن بطاقات الاقتراع . واطلب من الممثلين ألا يستخدموا الآ تلك البطاقات
وأن يكتبوا عليها اسم الشخص الذي يرغبون في انتخابه ، وليس اسم البلد . ان بطاقات
الاقتراع التي تحتوى على أكثر من اسم واحد سوف تعتبر باطلة .

بدعوة من الرئيس المؤقت قام السيد وولكوت (استراليا) ، والسيد اوت (الجمهورية
الديمقراطية الالمانية) ، والسيد غبيهو (غانا) بفرز الاصوات .

اجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح الان تعليق

الجلسة حتى يتسنى القيام بفرز الأصوات .

علقت الجلسة الساعة ١٦ / ٠٥ واستؤنفت الساعة ١٦ / ٢٠ .

الرئيس المؤقت : ان نتيجة التصويت هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٥٥

عدد البطاقات الباطلة : لا شيء

عدد البطاقات الصحيحة : ١٥٥

المتنعون عن التصويت : ٢

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٥٣

الأغلبية المطلوبة : ٧٧

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

السيد خورخي ايويكا (بنما) ٨٣

السيد دافيدسون هيورن (جزر البهاما) ٧٠

نظرا لحصول السيد خورخي ايويكا على الأغلبية المطلوبة فقد تم انتخابه رئيسا

للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم لسعادة

السيد خورخي ايويكا ممثل بنما بتهنفتي الخالصة على انتخابه وأدعوه الى تولي الرئاسة .

أرجو من رئيس البروتوكول اصطحاب الرئيس الى المنصة .

تولي السيد ايويكا الرئاسة

كلمة السيد خورخي ايويكا ، رئيس الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : أود أن أعرب عن خالص

امتناني للجمعية العامة وأطلب الى الأعضاء أن ينقلوا الى حكوماتهم الموقرة تقديري

للشرف الذى منحوني ومنحوا بلادى ، جمهورية بنما ، اياه ، وللثقة التى وضعوها في شخصي وفي بلادى بانتخابي لترؤس الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وآمل أن أتمكن من الاضطلاع بمهام منصبى بصورة مرضية . وأعتزم بالتأكيد أن التزم التزاما تاما بميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا .

ومما سيساعدني على الاضطلاع بمهام وظيفتي أن لدى نقطة مرجعية تتمثل في المثل السابق مباشرة ألا وهو الادارة المتوازنة الهادئة لزميلي الموقر ايمرى هولوى ، رئيس الدورة السابعة والثلاثين ، الذى أود أن أعرب عن اعجابي به لطريقته الماهرة في ادارة مداولات تلك الدورة .

انني اعتبر انتخابي انتصارا للسياسة الدولية التي ما فتئت بلادى تنتهجها منذ ١٥ عاما . لقد وضع هذه السياسة الجنرال اومار توريوخوس هيريرا ، عندما قاد كفاح بلادى المتطاوول من أجل حقوقنا الثابتة التي تم الاعتراف بها فيما بعد في معاهدة بنما ١٩٧٧ . وهذه السياسة ينتهجها اليوم بأمانة الرئيس ريكاردو دى لا اسبريلا .

ومع أن وظيفتي تعتبر وظيفة جماعية ، لا بد أن أشير الى أنني أنتمي الى شعب بوليفارى من أمريكا اللاتينية . وأنني انتمي الى بلد من بلدان العالم الثالث وأشاطر العالم الثالث مشاكله وشواغله وطموحاته وكذلك جهوده التي أثرت تأثيرا كبيرا عبر العقود الثلاثة الأخيرة على السبيل الذى سلكته المنظمة العالمية .

ان أميننا العام ، السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، الذى نود أن نتقدم اليه بعميق التقدير على ادارته لأعمال المنظمة ، قد أكد في المذكرة التي قدمها الى الجمعية العامة بشأن أعمال المنظمة على مسيس الحاجة الى تطوير المؤسسات الدولية القادرة على معالجة وقائع عصرنا القاسية وعلى ممارسة أكبر قدر من التأثير والحماس لمد التعاون الدولي بما يكفي من الحياة لمواجهة تحديات العصر .

ان فشل اجتماعات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وركود المفاوضات العالمية وانيهيار المحافظ

الأخرى التي يتم فيها التفاوض بين الشمال والجنوب ، كل ذلك يرجع الى الموقف السلبي للبلدان الصناعية الكبرى . وهذا يوضح لنا بجلاء أن افلاس التعاون الدولي ليس مجرد ظاهرة كمية أو عابرة . بل هو على النقيض من ذلك تغير نوعي حاسم من حيث ان مفهوم التعاون الدولي الذي ساد منذ الحرب - وهو مفهوم قائم على اساس معيارى المسؤولية والالتزام بتقديم المساعدة - قد حلّ محله مفهوم عملي يفتقر الى المرونة ويقوم على اساس اعتبارات الأفضلية المركنتيلية أو المادية التي يطلب فيها من البلدان النامية أن تتفاوض بصورة مباشرة مع البلدان الصناعية وأن تتبادل معها التنازلات ، ويترتب على ذلك سياسة تتمثل في اضعاف النظام المتعدد الأطراف للعلاقات الدولية بفخاخه القانونية لفرض نمط من العلاقات الثنائية يترك السبيل مفتوحا أمام ممارسة القوة والنفوذ .

وبهذا فاننا نشهد ميلاد نظام اقتصادى جديد يتناقض مع النظام الذى نبتغيه تقدم فيه أقوى البلدان اقتصاديا الفوائد والميزات بعضها الى بعض ، وتحرم منها فيه البلدان الضعيفة .

لقد انقضى عام على اجتماع صندوق النقد الدولي حيث قيل لنا في امريكا اللاتينية انه ينبغي ان نخضع أنفسنا للتقشف الصارم حتى يمكن أن يكون الانتعاش الاقتصادى وشيكا ، وأنه لا يمكننا التغلب على مشكلة المديونية إلا بهذه الطريقة . ولكن بعد عام واحد نجد أن المديونية تتزايد بدلا من ان تنخفض ، بالرغم من الاحساس المحمود بالمسؤولية الذى بذلت به شعوبنا تضحيات جسيمة لتدفع ديونها .

ونجد انه من غير الانصاف بصورة بارزة معالجة ديون البلدان النامية من جانب المراكز المالية التي تفرض على أشد البلدان فقرا عمولات وفوائد أعلى بكثير مما تفرضه على البلدان الغنية وصناعاتها . ان هذه المعاملة المجحفة تقوم على اساس اعتبارات المجازفة الخاطئة . ويمكنني أن اصف ذلك بأنه غير منطقي أيضا ، لأن المجازفة أمر ينشأ عندما يتلاعب المرء بنار الفقر ونفاذ الصبر لدى الشعوب التي انحطت اليوم الى هاوية الفقر . وأخيرا ، من السذاجة بل ومن الخطورة من الناحيتين السياسية والبشرية

أن نفترض أن البلدان النامية سترجيئ إلى ما لا نهاية تحقيق توقعاتها في أحداث تغير جذري في ظروف وجودها - أو مجرد تلبية احتياجاتها الأساسية - وذلك بغية أن تدفع لمدى بينها فوائد تعتبر باهظة وفاحشة .

ومن المؤسف أن منظومة الأمم المتحدة تفتقر إلى جهاز مؤسسي يضمن التوصل إلى حل رشيد لهذه المشكلة التي تعتبر دون شك مشكلة خطيرة بالنسبة لاستقرار النقد العالمي بل وأكثر خطورة بالنسبة لاستقرار النقد العالمي بل وأكثر خطورة بالنسبة لتنمية رفاه ثلثي البشرية .

ان الملاحظات التي أدليت بها لتوى تصل بنا إلى نقطة ينبغي فيها ان نشترك في توجيه النداء إلى هذه الجمعية بهدف إيقاف وعكس تآكل والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف والدولي على المستويين السياسي والاقتصادي وناقذ المبادئ التي تستند إليها المنظمة العالمية ، وهي المبادئ التي تمثل أيضا أساس مصداقيتها وسلطتها وهيبتها التي تتعرض اليوم للاختبار .

ونحن نشاطر اقتناع مجموعة ال ٧٧ الراسخ أن المفاوضات العالمية تعتبر الوسيلة الصحيحة المفيدة في إيجاد حل شامل ودائم للأزمة الاقتصادية العالمية .

وكما اوضح بالأمر رئيس مجموعة ال ٧٧ صاحب السعادة السفير فاروق سبحان فانه
يتوجب على الدورة الثامنة والثلاثين :

" الا تتجاهل الحالة الباعثة على اليأس والتدهور بسرعة في البلدان
النامية نتيجة زيادة الاختلال والفوضى في النظام الاقتصادي والمالي " العالمي
(١٢ - ص ٤١/٣٩/PV.122)

ان ادراج هذا البند الهام في جدول اعمالنا يتفق مع رغبة هذه الجمعية في القيام
بعملية البدء بالمفاوضات العالمية الشاملة بشجاعة وابداع ونظرة عملية هـ والا هم من ذلك هو
اعتبار هذه المفاوضات مسألة ذات أولوية أولى .

وان أتولى رئاسة الجمعية العامة أضمر صوتي الى ما اعادت تأكيده رئيسة حركة عدم
الانحياز السيدة أنديرا غاندى في المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات الحركة الذى عقد
في شهر آذار/مارس الماضي في نيودلهي عندما حثت بلدان العالم الثالث على ان تحل
خلافاتها فيما بينها عن طريق المباحثات السلمية وتتجنب تدخل الغير . كذلك فان رئيسة
الوزراء أنديرا غاندى حثت رؤساء الدول أو الحكومات على حضور هذه الدورة للجمعية العامة
بهدف الاشتراك معا في دراسة المشاكل العالمية الرئيسية ومحاولة التوصل الى حلول منصفة
معقولة عادلة لكل واحدة من المشكلات الراهنة . وآمل أن تؤدى هذه المبادرة النبيلة الى
النجاح الاكبر .

وفي ٢٤ تموز/يوليه الماضي هـ بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لمولد المحرر سيمون
بوليفار هـ تشرفت بصفتي ممثلا خاصا للرئيس ريكاردو دى لا اسبريا ونائب رئيس بنما هـ بالتوقيع
في عاصمة فنزويلا على البيان الموجه الى شعوب امريكا اللاتينية والموقع عليه من رؤساء
الجمهوريات البوليفارية وهي فنزويلا وكولومبيا واكوادور وبيرو وبوليفيا وبنما هـ كما وقعت على
اعلان رؤساء دول الجمهوريات البوليفارية وصاحب الجلالة هوان كارلوس الاول ملك اسبانيا .
ويؤكد البيان على وحدة امريكا اللاتينية . ويوضح بان مصيرها واحد ولهذا السبب
فانه يرفض سياسة الكتل ومحاولات ربط مخططات التفوق العالمي بالأحداث المعاصرة فسي
بلداننا . كما يعلن البيان الهوية الامريكية اللاتينية لشعبونا في اطار روح عالمية مفتوحة
على جميع المساهمات الثقافية لمختلف الاعراق البشرية . فضلا عن ذلك يؤكد البيان على
وحدتنا مع شعوب العالم الثالث الأخرى في مواجهة التخلف واقامة النظام الاقتصادي الدولي
الجديد .

ويوضح اعلان كراكاس ان التراث التاريخي والمثال الاخلاقي للمحرر لا يزالان يهديان العالم وهذا يعطي قيمة خاصة لقرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونسكو" بمنح جائزة سيمون بوليفار للملك هوان كارلوس الأول وللوطني ابن جنوب افريقيا نيلسون مانديلا وقد منح الأول هذه الجائزة باعتباره مصدر الهام لاقامة وتدعيم الديمقراطية في اسبانيا ومنح الثاني هذه الجائزة باعتباره أوضح مثال على المقاومة ضد السلوك المعزى للعنصرية وذلك بتضحيته واستشهاده في نضاله في جنوب افريقيا .

وفي نفس ذلك التاريخ ، وافق رؤساء بلدان الأنديز على الاعلان الخاص بالتكامل دون الاقليمي . ويؤكد هذا الاعلان دعمهم القوي لعملية التكامل بين بلدان الأنديز ومن ثم اعطاء دفعة جديدة لها .

ان ميثاق الأمم المتحدة ، وهو ثمرة كفاح طويل دؤوب من أجل الحريات الديمقراطية هو خلاصة الفكر الانساني على مدى قرون من الحضارة . ان مبادئ الميثاق تأمين وضع نهاية لارجعة فيها لاخضاع الشعوب والأمم من جانب دول أجنبية ظالمة ، مما يؤذن بالاقتراب من تحقيق الأمل القديم بتحرير البشرية من الظلم والبؤس .

ان الآمال التي لها ما يبهرها والتي غرسها ميثاق سان فرانسيسكو في عقول وقلوب البلايين من الرجال والنساء والأطفال ما فتى يحبطها التدهور الذي عانت منه منظماتنا على مر السنين بسبب الافتقار الى الإرادة السياسية من جانب الدول العظمى لحل المشكلات الخطيرة التي يعاني منها العالم المعاصر .

ان الاحباط والمعاناة يولدان اليأس واليأس يولد العنف . وهناك من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن التوتر الدولي في الأزمنة المعاصرة وانتشار الصراعات تكمن الاسباب الرئيسية لهما في المشكلات المتراكمة التي تنتظر فيها أجهزة الأمم المتحدة سنة بعد أخرى دون ايجاد حل لها ؛ وهذا يؤكد القول المأثور بانه عندما تغلق منافذ الأمل تفتح أبواب العنف .

ويتعين على الأمم المتحدة ألا تقلل من عزمها على حل المشكلات السياسية التي تهدد السلم والأمن الدوليين . ومن بين هذه المشكلات يمكننا ابراز الحاجة العاسة لاستئصال الفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي وباقي أنحاء العالم على السواء .

ان المبالغ التي تنفق سنويا على سباق التسلح ما فتئت تتضخم بابعاد هائلة. وفي هذا العام ستصل هذه المبالغ الى ٨٠٠ بليون دولار، وازا ما تم تخصيص هذه المبالغ للوفا* بالحاجات الأساسية للشعوب فانها ستفتح الطريق الى التقدم وستتمزج الوثام بين الدول وستؤدي في نهاية المطاف الى الارتقاء بكرامة وجود الجنس البشري. لذلك فانه لا يعد من قبيل الخطابة البلاغية التأكيد على الأهمية التي ينبغي ان نعلقها على التنفيذ الحقيقي للاحد عشر قرارا المتعلقة بنزع السلاح والواردة في جدول أعمالنا بعنوان " استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة . "

دعونا لا ننسى ان الجمعية العامة، ان اتخذت في العام الماضي قرارها المتعلق " بالمفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية " الجارية في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي طلبت من الطرفين :

" أن يضعا في اعتبارهما بصورة دائمة أن الخطر المائل في هذا الصدد لا يتهدد مصالحهما الوطنية فحسب بل يتهدد كذلك المصالح الحيوية لجميع شعوب العالم " . (القرار ٣٧/٧٨ ألف ، فقرة ٢)

لقد توترت الأعصاب بفعل الوضع الدولي المأسوي . ونتيجة للثقة الموضوعة في
الفعالية الميسرة للإدوات الالكترونية ، غالبا ما يمكن لأية أوضاع أن تؤدي - مثل ما حدث
فعلا - الى اطلاق أسلحة الموت البالغة التقدم . وفي مثل هذه الحالات ، فان أكبر
المشاعر الأساسية للإنسان تتقهقر أمام الالتزام الأعمى بتنفيذ الأوامر العسكرية . لقد
شهدنا تشوها نفسيا راجعا الى التوتر الدولي الذي تترتب عليه - بالتالي - هذه الحقيقة
الجديدة لعصرنا ، التي تخضع حياة البشر الابرياء لرحمة الحاسبات والآلات الالكترونية
الموضوعة في خدمة الكفاية العسكرية .

ان الدول الرئيسية تريد أن تنسى الحقيقة الواضحة بأن من يلعب بالسيف دائما
قد ينتهي به الأمر الى قطع يده .

لقد شهدنا في الاسابيع الأخيرة سلسلة من الاحداث التي اسفرت عنها
استعراضات كبرى للقوة توضح أنه بالإضافة الى تبادل الخطابة البلاغية العدائية للحرب
الباردة ، فان ما يتهدده الحظر هو بقاء البشرية في حالة من التنافس الأحمق الذي ينقلنا
بوثبة كبيرة الى الاقتراب من انفجار مروع سوف يؤدي الى وقوع كارثة نووية لا يزال لدينا هنا
في الأمم المتحدة الوقت الكافي لتلافيها .

ومن العلامات المنذرة بالسوء أن بعض شخصيات عصرنا البارزة تنسب في عام
١٩٨٣ الى الحادثة المحزنة التي حدثت لطائرة الركاب التابعة لكوريا الجنوبية ملامح مماثلة
لتلك الخاصة بحادثة سارا جيفو التي أدت الى اندلاع حرب عالمية في عام ١٩١٤ . ان هناك
موقفاً مشابهاً تقفه الدولتان العظميان الرئيسيتان فيما يتعلق بترك سلطة اصدار القرارات
العسكرية في مناطق النزاع في أيدي القادة المحليين دون طلب اذن القادة العسكريين
والسياسيين في واشنطن وموسكو . لذلك ، ينبغي التأكيد على أهمية عدم فرض قيود
أو صعوبات اضافية على فرص أو امكانيات التوصل الى حوار في محافل دولية كبرى سواء على
مستوى العالم في اطار منظومة الأمم المتحدة أو على المستوى الاقليمي .

ان فعالية المفاوضات والرغبة في اجراء الحوار قد تجلتا في مسلك فريق كونتادورا
الذي تشترك بلادي في عضويته . وان الجهود التي لا تكل لرؤساء المكسيك وفنزويلا
وكولومبيا وبما قد أحرزت نجاحا يمكن من توقع نتائج ايجابية في المستقبل القريب . ان

مبادرة الرؤساء دى لا مدريد وهيريرا كامبينز وبيتانكور ودى لا اسبريلا يمكن ان ينظر اليها في سياق التاريخ بوصفها عملا مشرعا وهاما للغاية في صالح السلم في امريكا الوسطى لا يخضع لأية شروط مسبقة لتحقيق انتصار عسكري لأى جانب ولا يؤثر على السلامة الاقليمية لدول المنطقة أو على سيادتها .

ان على منظمنا أن تتمسك بشكل أوثق بمبادئها حتى تجعل انشطتها الخاصة بصيانة السلم اكثر فعالية . وان على الغالبية العظمى لاعضاءها ، البلدان النامية ، ان تضطلع بدور الناطق باسم الانسانية ، والاداة المنفذة لمطالبها الخاص بتحقيق السلم العالمي والرفاه ؛ وعلى الدول الكبرى ، وكذلك على الدول الحائزة على قوة أقل ، ان تكون - بدورها - مستعدة لوقف سباق السيطرة وأن تمثل لندا الانسانية .

علينا ان نعترف الآن بأن هناك ، مع الاضطرابات العنيفة في العالم ، أزمة مؤسسية آخذة في التطور في منظمنا ، وهذا يعني أن شهورا واعواما ستمر دون ايجاد حل للمشاكل الاساسية لمنظمنا والمجتمع العالمي .

ان العمل الذى شرع فيه ليدء حوار حر صريح بين الدول الرئيسية ضرورى سواء لتحقيق نزع السلاح والسلم أو لتمكين الأمم المتحدة من اخذ زمام المبادرات الكبرى التي يرتبط تنفيذها برفاه الشعوب وتنميتها .

انني ادرك أنني اضطلع برئاسة الجمعية العامة في وقت عصيب في تطور الأمم المتحدة . اننا نجد انفسنا عند مفترق الطرق في وضع يمكن أن يعتبر أزمة فعالية . وأقول بصراحة أننا اذا قيّمنا بموضوعية الانتقادات الموجهة الى المنظمة العالمية سوف نرى أنه من الممكن وصفها بأنها كيان مفعم بالسلبيات التي تصنعها مجموعات المتنازعين الذين يتمتعون بحرية التعبير ولا يتمتعون بحرية العمل .

وفي مواجهة ذلك الوضع ، أود أن اناشد الدول الاعضاء ، عن طريق مثليها ، ان تعمل بصورة متضافرة وان ننبد أى تشاؤم ، وان نعيد الأمم المتحدة الى مكانها ووظيفتها اللائقين بها في سجلات التاريخ المعاصر .

انني اكرس نفسي الآن للعمل بحماس وبصمت للمساهمة مع هذه الجمعية في التوصل الى حل المنازعات بالطرق السلمية ، وسوف اكرس نفسي مستقبلا - في اطار العيش ساق -

لتطبيق اساليب التفاوض والتوفيق ، وللدفاع - بالاشتراك مع جميع الممثلين - عن الكرامة
العقدسة للكائن الانساني . وسوف أحاول القيام بمسؤولياتي باقتناع بأن هذه المنظمة هي
الاداة الوحيدة التي يمكن للعقلاء وذوى المبادئ أن يتلمسوا ويجدوا بها حلولا فعالة
تعزز - في آخر الأمر - القيم الانسانية ، وتضع حدا لاستخدام القوة والدمار والموت
بوصفها السبل الوحيدة لتلبية المصالح الوطنية الضيقة الأنانية .

واعتقد أن علينا أن نؤكد على التماس حلول للمشاكل التي تحيق بنا اليوم عند
مفترق الطرق هذا ، هذه المشاكل التي يمكننا ، بل ينبغي لنا ، أن نتغلب عليها .
واعتقد بأننا اذا فشلنا ، فان ذلك سوف يؤدي الى تضاؤل نظام الممارسة الديمقراطية
أمام أعين معاصرنا . وحقيقة الأمر ان تدور المفهوم الديمقراطي للحياة الاجتماعية سوف
يؤدي - دون شك - الى وقوع زلزال الأسلحة النووية ، بما فيه من عواقب الدمار والموت .
ينبغي لمنظمتنا ان تستمر وتنمو وتتقدم ، وذلك بالمساعدة المستنيرة للدول
الأعضاء ورجالها . وانه ليحدوني وطيد الأمل في اننا سننجح متضافرين في تغيير نهجنا
والمضي على طريق جديد ، طريق العدالة وسيادة القانون والاخلاق والارادة الحازمة
لاحداث التغيير .

رفعت الجلسة الساعة ١٦ / ٥٠